مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

تقدير موقف

جمادى الأولى ١٤٤١هـ | يناير ٢٠٢٠م

لبنان على مفترق طرق

في ١٧ أكتوبر ٢٠١٩م، خرج الجمهور اللبناني إلى الشوارع. كانت هذه الاحتجاجاتُ الأكبرَ منذ اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري في عام ٢٠٠٥م، وعلى الرغم من أن الناسَ خرجوا في البداية إلى الشوارع للاحتجاج على أحدث ضريبة فرضتها الحكومة، تطورت الاحتجاجاتُ بسرعة إلى حركة وطنية مُوَحَّدة ضدَّ الفساد، وتدهوُر الوضع الاجتماعي والاقتصادي، والنخبة السياسية. وقد ركَّزت الاحتجاجاتُ على النخبة السياسية؛ وذلك بتسليط الضوء على سلسلةٍ من السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي إلى طُرُقٍ مسدودة، ومحاولات الإصلاح التي تُولَدُ ميتةً، والتي فشلت جميعاً بسبب المشاحنات السياسية. وقد أسهمت أزمةُ القمامة[١] وأزمة الكهرباء[٢]، بالإضافة إلى ارتفاع معدل البطالة بشكل كبير، في الوصول إلى مرحلة حرجة من التوتر الاجتماعي، بلغت ذروتها في الاحتجاجات الجماهيرية الحالية.

وبالنظر إلى الظروف الاقتصادية الحالية، كما يتضح في كلٍّ من الإحصاءات الصعبة والظروف التي يمكن ملاحظتها، يخشى الشعب من الانهيار التام للنظام؛ فنسبةُ الدين تبلغ ١٥١٪ من الناتج المحلي الإجمالي[٣]؛ وهو ما يجعلُ هذه النسبة ثالثَ أكبر نسبة في العالم. ويتجاوز معدل البطالة في لبنان، بالنسبة لسكانه دون الخامسة والثلاثين من العمر، نسبة ٣٠٪. لقد فشلت الحكوماتُ المتعاقبة في توفير الخدمات العامة الأساسية الكافية، وأُفسد العديدُ من محاولات الإصلاح بسبب اتباع سياسة حافة الهاوية. ومن ثم تنامى شعورٌ عميق بعدم الثقة بين المواطنين والنخبة السياسية، وهو الأمر الذي يُحرِّك الآنَ الاحتجاجاتِ الطائفيةَ. ويشير جميع المؤشرات إلى قرب انهيار الاقتصاد والدولة. وعلاوةً على ذلك، فعلى الرغم من أنه من المقرر حاليّاً سن تشريعات إصلاحية، إلا أن الجمهورَ اللبناني لا يعتقد أن النخبة الحالية سوف تكون قادرةً على منع الأزمات المستقبلية أو تخفيفها.

(١) في عام ٢٠١٥، بعد إغلاق مِكَبِّ الناعمة، واجهت الحكومةُ اللبنانية صعوباتٍ في التعامل مع النفايات؛ وهو ما أدَّى إلى تكدُّس النفايات في شوارع المدن الكبرى، وخروج الناس إلى الشوارع احتجاجاً على الأوضاع.

(٢) لم يتمكن لبنان من توفير إمدادات الكهرباء لمدة ٢٤ ساعة متواصلة. وتبلغ تكلفةُ دعم مؤسسة كهرباء لبنان ٤٠٪ من الدين العام وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي ٢٠١٦.

(٣) بيانات البنك الدولي، ١ إبريل ٢٠١٩.

الاحتجاجات:

على الرغم من أن الاحتجاجات اشتعلت أساساً بعد فرض ضريبة على مكالمات الإنترنت، إلا أنه سبقتها أزمةٌ في سبتمبر ٢٠١٩م شملت نقصاً في الدولار الأمريكي في لبنان؛ وهو الأمر الذي أحدث مشكلات في الميزان التجاري، وأدَّى إلى إضراباتٍ من مزودي المنتجات الأساسية مثل البنزين والدقيق والخبز. وكانت الاحتجاجات الشعبية عفويةً تحركها قياداتٌ شعبية. وبدلاً من أن تتركَّز الاحتجاجات في بيروت، ظهر المتظاهرون في جميع أنحاء الأراضي اللبنانية. لقد وحَّدت الضغوطُ الاقتصادية والاجتماعية المتظاهرين الذين يمثلون جميعَ الطوائف والطبقات الاقتصادية والاجتماعية، وحتى الآن لم تظهر أيُّ قيادة سياسية بين المتظاهرين، الذين يرغبون في تجنُّب الخلاف المتصاعد الذي قد ينجم عن تنازع القيادات، كما حدث في الاحتجاجات التي انطلقت في أعقاب أزمة القمامة ٢٠١٥م؛ ويعتقد بعض أصوات الحركة الاحتجاجية أن هذا ليس الوقت المناسب لإنتاج قيادة بديلة، بل للضغط على النخبة السياسية القائمة.

توحيد المطالب:

خلالَ الأسابيع الأولى للاحتجاجات، كان للمتظاهرين المُختلفةِ أطيافُهم سلسلةٌ من المطالب تُعَبِّر عن مختلف الأطياف الاجتماعية والاقتصادية، فتراوحت المطالبُ بين مطالب اجتماعية ليبرالية، ومطالب يسارية متطرفة. بينما ظهر عددٌ من المطالب المتميزة والموضوعة بشكل واضح وحَّدت المحتجين تحتَ رايتها، وكانت استقالةُ الحكومة على رأسها. وأعقب ذلك المطالبةُ بتشكيل حكومة مستقلة من التكنوقراط المنفصلين تماماً عن النخبة السياسية. ولتحقيق هذه الغاية، طالب المتظاهرون بنظام انتخابي جديد. وكانت هناك أيضاً دعوات لإجراء انتخابات برلمانية مبكرة (فقد كان من المقرر إجراء الانتخابات التالية في عام ٢٠٢٢م).

إصلاحات متعلقة بالسرية المصرفية:

في الأسابيع اللاحقة من الاحتجاجات، بدأت مجموعةٌ ثانية من المطالب بالانتشار، وقد دعت هذه المطالبُ إلى رفع الحماية السرية المصرفية عن جميع السياسيين وموظفي الخدمة المدنية والمقاولين العامين، ويُعدُّ

لبنان واحداً من عدد قليل من البلدان التي لا تزال تلتزم بقوانين السرية المصرفية، وبموجب القانون الحالي، يقدم السياسيون المنتخبون والوزراء المُعَيَّنون تقريراً عن أصولهم وأصول عائلاتهم إلى محامي المقاطعة المسؤول عن الشؤون المالية، لكن لا يُعلَن عن شيء من ذلك. وانطلقت أيضاً دعواتٌ لسن قوانين لمكافحة الفساد أكثرَ قوة لإعادة الأموال العامة المسروقة.

تتركَّز المطالبُ الأساسية حولَ الإصلاح الاقتصادي والسياسي ومكافحة الفساد. ويمكن وصف مطالب أخرى، موزعة على مجموعة من الموضوعات، بأنها دعواتٌ لحماية حقوق الإنسان العالمية أو تأسيسها. هناك مطالب للمساواة بين الجنسين وحق المرأة في نقل المواطَنة اللبنانية لأطفالها. وهناك مطالب للحفاظ على البيئة والحفاظ على الأماكن العامة، وضمان حق الوصول إليها. وهناك مطالب لإعادة هيكلة نظام الخدمات الاجتماعية والحصول على التعليم في منظومةٍ يسيطر عليها نظامُ الخصخصة إلى حدٍّ كبير. وبالإضافة إلى ذلك، هناك مطالبُ لتوفير مساكن بأسعار معقولة في خضم فقاعة الإسكان الحالية، في وقت ألغت فيه الحكومةُ دعم التمويل العقاري الذي كان يجعل السكنَ في المتناول.

ردُّ فعل الأحزاب:

بعد أربعة عشر يوماً من بدء الاحتجاجات، استقال رئيسُ الوزراء سعد الحريري. كان الحريري أول المستجيبين لمطالب المحتجين، وقد حاول طرحَ خطة إصلاح موجزة يتبناها مجلس الوزراء، دعا فيها إلى خفض العجز في الميزانية، ومحاربة الفساد، وبدء شراكة بين القطاعَيْن الخاص والعام في مشاريع البنية التحتية، وإيقاف فرض أي ضرائب إضافية. ومع ذلك، رفض المتظاهرون هذه الخطةَ على الفور.

رأت الأطرافُ الأخرى في الحكومة أن استقالة سعد الحريري تشكل تحديّاً لسلطتهم. وقد أصر حسن نصر الله، زعيم حزب الله، على رفضه أيَّ استقالة. كما عارض استقالةَ الحريري رئيسُ الجمهورية العماد ميشال عون وحزبه «التيار الوطني الحر» (وخصوصاً صهره جبران باسيل، وزير الشؤون الخارجية). وقد نظروا إلى الاستقالة على أنها تهديد تكتيكي لاتفاق ٢٠١٦م الذي أوصل عون إلى الرئاسة، بعد عامين من المواجهة بين عون (المدعوم من حزب الله)، والقوى السياسية الأخرى، بما في ذلك حركة المستقبل، وحزب القوات اللبنانية، ووليد جنبلاط، ووُقِّعَت هذه الاتفاقية للخروج من نفق المأزق السياسي المسدود في لبنان في ذلك الوقت.

حزب الله وسياسة حافة الهاوية:

في أول خطاب مُتَلْفَز له في بداية الاحتجاجات، حذَّر نصر الله من أي تغيير في الوضع الراهن في الحكومة. ومن خلال وقوف نصر الله إلى جانب الحكومة والمساعدة في دعمها ظهر أنه يقف أيضاً مع النخبة الفاسدة، التي كان هناك تعارضٌ كبير بينها وبين مصالح شريحة واسعةٍ من الجمهور. ومن خلال هذا الموقف، كشفَ حزبُ الله عن فشله في فهم عمق عدم الثقة بين الشعب والنظام السياسي.

وفي الوقت نفسه، كان حزب الله يحتاج إلى وجود الحريري رئيساً للوزراء، ليكون غطاءً للسنة داخليّاً، وللتفاعل مع المجتمع العالمي خارجيّاً، يُضاف إلى هذا أن الحريري واحدٌ من عدد قليل من السياسيين اللبنانيين المُؤهَّلين للتواصل مع المجتمع الدولي. وهكذا، أوهنت استقالةُ الحريري موقفَ حزب الله. ولذلك رأى الحزبُ – شأنه في ذلك شأن عون – أن استقالةَ الحريري تُمثِّل اعتداءً عليه.

في الواقع، مثَّل حزبُ الله في البداية قوةً دافعة أدَّت إلى زيادة زخم الاحتجاجات، وذلك عندما أمر أتباعه بالاحتجاج ضدَّ حاكم البنك المركزي لدوره في التعاون مع الولايات المتحدة بخصوص العقوبات التي فرضتها على الحزب. وكان حزبُ الله يدعم المتظاهرين من جهةٍ، ومن جهة أخرى كان يحاولُ الإبقاء على النظام قائماً. وقد أدَّى التعارض بين هذه الأولويات إلى أزمةٍ داخلية. في نهاية المطاف، إذا سقط النظام، فسيجدُ نصر الله نفسَه مع عدد أكبر من الناس عليه أن ينهض بأعبائهم تحت مظلة رعايته الاجتماعية، وفي الوقت ذاته عليه أن يتحمل المزيد من اللوم حولَ معاناة المحرومين من تلك الرعاية، وإن الحاجة للحفاظ على النظام قائماً تُمثِّل في الحقيقة حاجةً للحفاظ على الذات، وقد أكد حزب الله – في ظل التحالفات السياسية الحالية –، أن سلاحه لن يُمثِّل جزءاً من مسألة الحوار الوطني، غيرَ أن الأمرَ لن يكون كذلك في ظل نظامٍ بديل؛ لذلك ارتأى نصر الله أن الحفاظ على النظام وتجنُّب حدوث فراغ سياسي أكثرُ أهميةً لبقائه من محاربة الفساد.

الجمهور الشيعي:

لأول مرة، يشاركُ الشيعة اللبنانيون في المناطق الخاضعة لنفوذ حزب الله في الاحتجاجات الوطنية الكبرى، حيث خرج المتظاهرون الشيعة إلى الشوارع في المدن التي تخضع لسيطرة كاملة من الشريكَيْن الشيعيَّيْن الحاكمَيْن: حزب الله، وحركة أمل. ومِثلها مثل بقية لبنان، عانت هذه المناطق من تدهور اقتصادي

واسع، وتدهور حادٍّ في مستويات المعيشة. وتعرضت هذه المناطقُ لتَبِعات أزمة اقتصادية وطنية كبيرة بسبب عقوبات الولايات المتحدة المفروضة على عدة قيادات وأعضاء في كلٍّ من حزب الله وحركة أمل[٤].

ربما كانت انتفاضة السكان الشيعة اللبنانيين قد غذَّتها الظروفُ الحالية في العراق؛ ففي ٢ أكتوبر ٢٠١٩م، بدأت موجة أولى من الاحتجاجات العراقية في بغداد، قادها مجموعةٌ من المتظاهرين الشيعة، وكانت هذه المرة الأولى التي تُسمع فيها هتافاتٌ ضد إيران ووكلائها في بغداد، ومن المحتمل أن يكون هذا السيناريو قد شجَّع الشيعةَ اللبنانيين على التمرد ضد مناصريهم السياسيين.

اللجوء إلى العنف:

واجه حزب الله وحليفاه (التيار الوطني الحر[٥] وحركة أمل) المتظاهرين باستخدام العنف، وهو ما يُذَكِّرنا بفترة الاحتلال السوري. وحتى الآن لم يستخدم حزبُ الله بعدُ قوته كاملةً ضدَّ المتظاهرين، بالطريقة التي شاهدها العالم خلالَ أزمة مايو ٢٠٠٨م؛ إذ لا يمكن التعامل مع الاحتجاجات الحالية بعقلية نظامٍ استبدادي؛ فأي هجوم كامل من قبل وحداته العسكرية من شأنه أن يُهدِّد باندلاع حربٍ أهلية، ومن ثمَّ يلجأ حزبُ الله إلى استخدام وكلاء واستئجار بلطجية، محاولاً قمع المتظاهرين والتعرُّض لهم.

الوضع الاقتصادي:

تتطورُ هذه الاحتجاجات في الوقت الذي تقف فيه البلادُ على شفا الانهيار الاقتصادي. فقد ارتفع التضخم من ٤,٥٪ إلى ٦,٠٪ في عام ٢٠١٧م، وتوقف النمو الاقتصادي عند ٠,٣٪ في عام ٢٠١٨م. ويُعد هذا نتيجةً لانعدام الثقة، وعدم اليقين السياسي الكبير في المنطقة، واعتماد سياسة نقدية مُشدَّدة، وانكماش النظام العقاري.

وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن العجز الوطني سيرتفع قريباً إلى ١٥٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي؛ بسبب الزيادة في رواتب موظفي القطاع العام دونَ أي زيادة متوقعة في الإيرادات العامة.

(٤) حركة أمل (أفواج المقاومة اللبنانية)، الذراع العسكرية لحركة المحرومين، وهي حركة شيعية أسسها عام ١٩٧٤ الإمام موسى الصدر وحسين الحسيني، ويرأسها حاليّاً نبيه بري، رئيس مجلس النواب، منذ عام ١٩٩٢. ولها ١٧ من أصل ١٢٨ مقعداً في البرلمان اللبناني (انتخابات ٢٠١٨).

(٥) حزب الرئيس الذي يقوده وزيرُ الخارجية الحالي جبران باسيل، وله ٢٢ من أصل ١٢٨ مقعداً في البرلمان اللبناني (انتخابات ٢٠١٨).

وبالإضافة إلى ذلك، فقد أدَّى العجزُ التجاري اللبناني البالغ ١٧ مليار دولار (اعتباراً من ٢٠١٨م) إلى الطلب المتزايد على العملة الصعبة. وقد أدَّت هذه الحاجة المستمرة للعملات الأجنبية إلى نقص في الدولار الأمريكي.

كذلك أدَّى التباطؤ الاقتصادي الدولي، إلى جانب عدم الاستقرار الإقليمي العام، إلى تفاقم الوضع. فقد شهد لبنان انخفاضاً في تدفقات رأس المال، خصوصاً في تحويلات المواطنين اللبنانيين العاملين في الخارج. ومما أثَّر كذلك على الوضع الاقتصادي الحظرُ السياحي الذي تفرضه بعضُ دول مجلس التعاون الخليجي، والذي يمنع مواطنيها من السفر إلى لبنان؛ فقد مثلت السياحة الخمسَ تقريباً (١٩,١٪) من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٨م.

كما كان للحرب المستمرة في سورية تأثيرٌ سلبيٌّ على الوضع في لبنان؛ فقد مثَّل تدفقُ اللاجئين إلى لبنان – والذين بلغ عددهم ١,٥ مليون في عام ٢٠١٨م – ضغطاً على جميع جوانب البنية التحتية اللبنانية. وقد حاولَ النظامُ السوري مواجهة العقوبات المفروضة عليه من خلال استغلال احتياطيات العملة الأجنبية اللبنانية. وأصبحت هذه المحاولاتُ واضحةً عندما فرض لبنان (بشكل غير رسمي) ضوابطَ رأس المال على العملات الأجنبية؛ بعد ذلك، انهارت الليرةُ السورية أمام الدولار الأمريكي، ليصل سعر الدولار الواحد إلى حوالي ١١٠٠ ليرة سورية حتى كتابة هذه السطور.

ووفقاً لعدد من التحليلات الاقتصادية، ستكون الاستراتيجيات التشريعية المختلفة من الناحية النظرية قادرةً على حل الأزمة الاقتصادية المتفاقمة. ومع ذلك، تظل سياسة حافة الهاوية العدوَّ الرئيس للإصلاح الاقتصادي. ولا يمكن تجاهل الأزمات الحالية: السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويجب مواجهة التحديات من خلال حلول عملية قوية بأسرع ما يمكن؛ لمنع التراجع الحاد الذي سيؤدي في النهاية إلى الانهيار الاقتصادي والتدهور الإنساني، واحتمال نشوب صراع عنيف.

رئيس وزراء صوري:

قادت خطورةُ هذه الأزمة الاجتماعية والاقتصادية النخبةَ الحاكمة إلى محاولات جاهدة لإيجاد حلول، ومع ذلك، لم يصدر عنها إلا وعودٌ قليلة باللجوء إلى الخطط نفسها المتبعة حتى الآن لإدارة البلاد، والتي يُنظر إليها بأنها مجرد إعلانات دعائية أكثرَ منها إرادة حقيقية لمعالجة أساسات نظام يتهاوى.

وفي ١٩ ديسمبر عام ٢٠١٩م بعد إجراء مشاورات مع كتل مختلفة في البرلمان، رشَّح الرئيس عون حسان دياب لمنصب رئيس الوزراء. ويدعم حسان دياب، ذلك المرشح الصوري، كلٌّ من حزب الله والتيار

الوطني الحر، وقد حصل على ٦٩ صوتاً من أصل ١٢٨ صوتاً، من بينها ستةٌ فقط من أصوات السنة. وقد امتنع رؤساء الوزراء السنيون السابقون، ومن بينهم سعد الحريري، ونجيب ميقاتي، وتمام سلام، عن التصويت، وكذلك فعلت كتلة حركة المستقبل[٦]، التي تمثل ٦٧٪ من أصوات السنة في لبنان.

أما لماذا تحالف حزبُ الله وعون في هذا الأمر؟ فيبدو أن السببَ الرئيس هو إبعادُ سعد الحريري عن السلطة؛ عقاباً له على استقالته، إضافة إلى سعيهما كان للسيطرة على وزارات يُعتقد أنها مهمة نظراً لما تمثله من سلطة. أخيراً، كان التحالف وسيلةً لعون لإنقاذ رئاسته بمحاولة توجيه البلاد بعيداً عن مسار الانهيار التام.

يمثل ترشيح حسان دياب أيضاً انقلاباً مسيحيّاً شيعيّاً ضدَّ العنصر السني في المجتمع اللبناني، فقد ضربَ التوافقَ الضمني بين الطوائف المختلفة في مقتل؛ إذ اختارت كلُّ فرقة قيادتَها الخاصة. ويدل امتناعُ القيادات السنية عن التصويت خلالَ ترشيح دياب على رفض رئيس الوزراء من قبل مجتمعه السني. علاوةً على ذلك، دعم المفتي السني موقفَ رؤساء الوزراء السابقين، ورفَضَ استقبال دياب في زيارته الاحتفالية.

انتشار الاحتجاجات:

خلافاً لما حدث مع الترشيحات السابقة لم يرفض المتظاهرون ترشيحَ دياب؛ إذ لم تحدث احتجاجاتٌ رفضاً لعملية الاختيار أو لدياب نفسه. وقد رأت الطائفةُ السنية أن هذا الصمتَ جاء نتيجة نجاح استقطاب الاحتجاجات من قبل النخبة الحاكمة، تحديداً حزب الله وعون.

كان المحتجون، منذ البداية، حذِرين في معارضتهم لحزب الله، فهم في الواقع يعتبرونه عنصراً أساسيّاً في النخبة الحاكمة، على الرغم من أنهم رفضوا الانخراط في قضايا الأسلحة، والميليشيات، والاقتصاد غير الرسمي، أو تأثيرها على تدهور الدولة.

أدى الفراغُ الناجم عن عدم تجاوب المتظاهرين إلى اندلاع تظاهرات السنة الذين أُقصوا عن المشهد. وليست هذه المرةَ الأولى التي يخرج فيها السنةُ إلى الشوارع؛ فقد كانت المجتمعات السنية في صيدا وطرابلس القوةَ الدافعة للمظاهرات التي تلت استقالةَ حكومة سعد الحريري، خاصةً بعد دعوة البطريرك الراعي، رئيس الكنيسة المارونية، لحماية الرئيس وعدم المطالبة باستقالته.

(٦) حركة المستقبل حزب سياسي يقوده رئيس الوزراء سعد الحريري. أُسِّس بعد اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري في عام ٢٠٠٥. وقد حصل الحزب في انتخابات ٢٠١٨ على ٢٠ من أصل ١٢٨ مقعداً برلمانيّاً.

استقطاب الحركة:

مع تراجع المحتجين مرة أخرى إلى الخطوط الجانبية، نجح حزبُ الله في تحويل مسار حركة الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي من احتجاج مُوحَّد إلى احتجاج طائفي من شأنه أن يُحَرِّض المجتمعَ السني ضدَّ بقية الشعب. هذه الخطوة التي اتخذها حزب الله تُكَرِّر الوضعَ الذي حدث بعد اتفاق الدوحة في عام ٢٠٠٨م، عندما نجح في التأثير على ترشيح نجيب ميقاتي ضد إرادة طائفته السنية.

يحاولُ حزب الله، من خلال الامتناع عن ادعاء سيطرته على رئيس الوزراء والحكومة الجديدة، تخفيفَ أي رد فعل دولي (خصوصاً أي رد فعل قوي من الولايات المتحدة) قد يؤدي إلى فرض عقوبات على لبنان. وفي مثال جيد على هذا الأمر، فقد حذا البرلمان الألماني مساءَ يومِ الترشيح حذوَ الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، مطالباً الحكومةَ بأن تُصَنِّفَ حزب الله بفرعَيْه السياسي والعسكري بأنه منظمة إرهابية.

لا يزال حزبُ الله حسّاساً تجاه موقفه الدولي، ومن ثم يُرَوِّج لنفسه الآن على أنه يسمح لرئيس الوزراء المعَيَّن حديثاً بتشكيل حكومة تكنوقراط، وهو مطلبٌ كان اقترحه الحريري وقُوبل بالرفض من حزب الله وعون. وستكون مثلُ هذه الحكومة خاليةً من أي شخصيات سياسية لبنانية تقليدية؛ وهو ما يُرضي المجتمع الدولي. ومع ذلك، لن يكون حسان دياب، ولا الحكومة التي ستُشَكَّل، مستقلِّين فعليّاً. علاوةً على ذلك، على الرغم من أن السياسيين المُعيَّنين في هذه الحكومة قد لا يكونون معروفين بانتماءات سياسيّة، إلا أنهم سيُستغلون سياسيّاً من أيٍّ من السلطات التي دعتهم إلى الحكومة (على الأرجح حزب الله وعون).

الأبعاد الجيوسياسية:

لا يمكن دراسةُ الوضع في لبنان بمعزلٍ عن سياقه الجغرافي السياسي. على سبيل المثال، ربما تكونُ التظاهرات العراقية الأولى قد شجَّعت بعضَ الفصائل اللبنانية على الاحتجاج. وفي كلتا الحالتَيْن، كان لتصعيد الانتفاضة الشعبية في كلا البلدين تأثير مباشر على القوى الإقليمية. وقد استثمرت إيرانُ بكثافة في وكلائها في المنطقة، بما في ذلك حزب الله والحشد الشعبي تلك المظلة العراقية التي تأسست في عام ٢٠١٤م وتتألف من ٤٠ ميليشية قوامها في الغالب من الشيعة. وقد أدى تزايد الدور الروسي في سورية إلى تقليص وجود حزب الله خارج الحدود اللبنانية. وفي الوقت نفسه، تُمثِّل الاحتجاجات تهديداً للنفوذ الإيراني بعد خسارة إيران لقوتها في ظل العقوبات الأمريكية المباشرة الأخيرة؛ وهو ما يُضعف موقفها في أي مفاوضات.

حزمة الإنقاذ الاقتصادي:

ستكون الحكومةُ الجديدة في لبنان بحاجة إلى التحرك الفوري للتخفيف من الاتجاه نحو الانهيار الاقتصادي. ومن شأن ذلك أيضاً أن يُكسِبَها دعمَ المجتمع الدولي والمنظمات الدولية لتأمين حزمة إنقاذ شاملة.

وَعلى المدى القصير، يجب أن تتناولَ المساعدات الشاملة مسألةَ إعادة هيكلة الديون. وقد غالى بعض المحللين[٧] إلى حدِّ اقتراح تحويل الدين إلى العملة اللبنانية، وحجته أن غالبية الديون تحتفظ بها البنوك المحلية. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك حديثٌ حولَ فرض ضوابط قانونية على رأس المال. نَفَّذت البنوكُ هذه الخطوة بشكل غير رسمي منذ بدء الاحتجاجات. ولا تزال هذه الخطوة قيدَ المناقشة، ويعتبرها البعضُ غير قانونية. ويُعَدُّ إصدار تشريع رسمي لضوابط رأس المال يُقِرُّه البرلمان اللبناني السبيلَ الوحيد لفرض ضوابط كهذه على الصعيد الوطني، ودون التحريض على التقاضي المستقبلي ضدَّ البنك المركزي والجهاز المصرفي اللبناني.

وفي محاولةٍ لدعم النظام المصرفي، دعا البنكُ المركزي البنوكَ الوطنية إلى زيادة رأس مالها بنسبة ٢٠٪. ويُقدر رأس المال الإجمالي الحالي للنظام المصرفي بـ ٢٤,٤ مليار دولار أمريكي (٢٠١٨م)[٨]. وتضمنُ هذه الخطوة تدفق الـ ٤ مليارات دولار أمريكي الإضافية اللازمة لتحقيق استقرار الوضع[٩].

ملاحظات ختامية:

سيكونُ على الحكومة الجديدة في لبنان أن تتصرف بحزمٍ لتغيير أوضاع البلاد الاقتصادية وتحرير شعبها من الإحباط الاجتماعي والاقتصادي العميق الذي هم في غنىً عنه؛ إذ يمكن لأعضاء النخبة الاقتصادية أن يمضوا قُدُماً في القيام بأدوارهم بوصفهم قادةً اقتصاديين، دونَ إدامة تضييق الخناق على الاقتصاد من خلال حرمان الشعب اللبناني من الغذاء والكرامة. ومع ذلك، فإن المماطلة الحالية من جانب النخبة السياسية تُظهر أن الوضعَ في لبنان مُرشَّحٌ للتدهور. ومع المشاحنات السياسية المستمرة حولَ أهداف الحكومة القادمة، فليس من الواضح ما إذا كانت الحكومة ستُشَكَّل في نهاية المطاف. وعلى الرغم من أن الأحزاب التي تدعم حسان دياب قد منحته مجالاً أكبر للمناورة في جهوده لتشكيل حكومة جديدة، إلا أنه من الواضح ليس هناك استعجالٌ للانتهاء من تشكيلها. ومع وضع التأخيرات الإضافية في الاعتبار، فإن الوضع في لبنان لا يبعث على الأمل.

(7) Goldman Sachs, CEEMEA Economic Analyst, "Is External Default in Lebanon Inevitable?", December 2019.

(٨) مجموعة بنك عودة، «تقرير قطاع البنوك في لبنان»، ٥ سبتمبر ٢٠١٩.

(٩) مصرف لبنان، التعميم ٥٣١، «الإطار التنظيمي لكفاية رأس المال في البنوك العاملة في لبنان»، ٤ نوفمبر ٢٠١٩.